مختارات من الصحف العبرية

العدد 4282، 17-3-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

فلسطينيات يجلسن وسط الدمار في حي الرمال في مدينة غزة
(عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

افتتاحية: يتعين علينا تأييد الصفقة 2

جاكي خوري: بدلاً من تقديم رؤية حقيقية لإنهاء النزاع، تثبت إسرائيل أنها لم تتعلم شيئاً من 7 تشرين الأول/أكتوبر 4

يتسحاق بريك: ما يجري في غزة والشمال سينفجر في وجوهنا 6

أخبار وتحليلات

تقرير: "على إسرائيل إقامة منطقة أمنية مساحتها 15 كيلومتراً على الحدود الشمالية داخل الأراضي اللبنانية 9

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

افتتاحية

"هآرتس"، 2024/3/17

يتعين علينا تأييد الصفقة

- ليس للمخطوفين لدى "حماس" وقت، فمنذ الصفقة السابقة، قُتل جزء منهم، ولا يمكننا أن نعرف وضع الآخرين الجسدي والنفسي. إن كل ثانية تمر تعرّض حياتهم، التي تغيرت بصورة كبيرة، للخطر. لذلك، يتعين علينا قبل كل شيء مطالبة الحكومة بالموافقة على الصفقة التي تعرضها "حماس"، وإعادة المخطوفين إلى منازلهم.
- ووفقاً للمسودة التي نشرتها "رويترز"، فإن الاقتراح الذي أرسلته "حماس" إلى الوسطاء يتضمن مرحلتين: الأولى هي إطلاق سراح النساء والأولاد والجنديات والمتقدمين في السن والمرضى في مقابل إطلاق سراح 700 إلى 1000 أسير فلسطيني، بينهم 100 من المحكوم عليهم بالسجن المؤبد. أمّا في المرحلة الثانية، فيتم تبادل "الكل في مقابل الكل"، ويجري الاتفاق على موعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة بعد إطلاق المخطوفين المتوقع في المرحلة الأولى.
- وكما هو منتظر، فقد سارع ديوان رئيس الحكومة إلى اتهام "حماس" بالاستمرار في "مطالبات مبالغ فيها"، لكن الأمر الوحيد غير المقبول هو الوعود البائسة التي تعهّد بها رئيس الحكومة طوال 5 أشهر، بأن القتال سيُضعف "حماس" ويدفع قُدُماً بتحرير المخطوفين.
- بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن مطالب "حماس" ليست مبالغاً فيها، وفي هذا الصدد، قال الناطق بلسان مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، جون كيربي: "الرد الأخير من 'حماس' يتجاوب مع حدود المخطط الذي عملنا عليه منذ أشهر." ولا تملك إسرائيل ترف المماطلة، فإذا رفضت الصفقة المقترحة، وعادت إلى طرح مطالب هدفها إفشال الصفقة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

والاستمرار في الحرب، فسيكون لذلك مغزى واحداً: هو أن الحكومة ورئيسها قرّرا التخلي عن المخطوفين وترْكهم لمواجهة الموت أو استمرار معاناتهم في الأَسر.

- يجب على الأميركيين الاستمرار في الضغط على نتنياهو كي يقبل بالصفقة. وكما فهموا جيداً، فإن نتنياهو ربط مصيره السياسي باليمين القومي الذي يريد استمرار الحرب، واحتلال غزة، وبناء مستوطنات يهودية هناك، حتى لو كان الثمن التخلي عن المخطوفين. يجب على الأميركيين أن يمارسوا ضغطاً معاكساً في مواجهة ضغط اليمين من أجل التوصل إلى اتفاق، ومن دون ذلك، فلن تحدث الصفقة.
- لكن ليس الأميركيون وحدهم من يجب عليهم أن يضغطوا، ففي مقابلة أجرتها إيلينا دايان مع غادي أيزنكوت، قال الأخير إنه أيد استمرار الصفقة السابقة على الرغم من أن "حماس" انتهكتها. وقد دفع ثمن فشل الصفقة عدد من المخطوفين من حياتهم، ومرارة حياة عائلاتهم. ويجب على أيزنكوت ألاّ يتردد هذه المرة، في التوضيح، إلى جانب بني غانتس، لنتنياهو والكابينيت والحكومة أنهما لن يواصلا التخلي عن المخطوفين.
- وتتحدث الحكومة والجيش عن استمرار القتال أشهراً وربما أكثر، ولا يمكن انتظار إعادة المخطوفين حتى تحقيق "النصر المطلق"، ويجب الدفع قُدُماً بصفقة مخطوفين فوراً.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

جاكي خوري، محلل سياسي
"هآرتس"، 2014/3/17

بدلاً من تقديم رؤية حقيقية لإنهاء النزاع، تثبت إسرائيل أنها لم تتعلم شيئاً من 7 تشرين الأول/أكتوبر

- يثبت سلوك إسرائيل منذ بدء الحرب أن شيئاً لم يتغير، حتى بعد إحدى أكبر الكوارث في تاريخنا، وبعد 5 أشهر من القتال. إن محاولة وضع آليات لتوزيع المساعدة الإنسانية لا تعتمد على مراكز قوة في الجمهور الغزّي، ورفْض الحكومة مناقشة اليوم التالي للحرب، هما استمرار للسياسة عينها التي انتهجتها إسرائيل قبل 6 تشرين الأول/أكتوبر القائمة على المماطلة والارتجال. والأمر الوحيد الذي تغير هو قوة النار التي تستخدمها إسرائيل في قطاع غزة، والدمار الهائل، وعدد القتلى الذي لا يمكن تصوُره، والأزمة الإنسانية الصعبة، وأزمة المخطوفين التي لم تشهد مثلها من قبل.
- وإلى غاية نشوب الحرب، كانت سياسة حكومات إسرائيل، وخصوصاً تلك التي ترأّسها بنيامين نتنياهو، هي الاستمرار في فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية لمنع أي فرصة لحدوث تقدُم سياسي. وفي إطار هذه السياسة، رفدت إسرائيل "حماس" بالمال، بهدف المحافظة على حكمها الذي نما في غزة، وخاضت، بصورة دورية، عمليات محدودة لا تعرّض سيطرة "حماس" على الأرض للخطر، لكن في المقابل، انتهجت إزاء السلطة الفلسطينية في رام الله، ورئيسها محمود عباس، سياسة إذلال وإضعاف، مع المحافظة على مصالح دائرة محدودة من ذوي النفوذ، وعلى التنسيق الأمني مع الجهات الاستخباراتية في السلطة.
- صحيح أن إسرائيل قررت القضاء على سلطة "حماس" في غزة، لكنها امتنعت من تقديم بديل جِدّي يسمح لها بتحقيق هذا الهدف. واستناداً إلى ما ذُكر في نهاية الأسبوع، فقد تطرّق وزير الدفاع، يوآف غالانت، إلى الموضوع خلال نقاش في الكابينيت السياسي – الأمني، قدّم خلاله 4 خيارات لليوم التالي للحرب. وعَرْضُهُ خيار استمرار سيطرة "حماس" على

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

القطاع، والذي وصفه بالأسوأ، يثبت أن الحركة لم تنهَر بعد.

- ثمة خطوة أُخرى طرحها غالانت؛ وهي نقل السيطرة المحلية إلى زعماء العشائر، أو الاعتماد على عناصر حركة "فتح" من الذين صمدوا في القطاع بعد 2007، أو تتويج محمد دحلان. لكن التاريخ الحديث يدل على أن تجربة إنشاء زعامة "تنوب عن الآخرين"، بواسطة متعاونين حلفاء محليين أو حكومة ألعوبة، لن تنجح، ويمكننا أن نسأل السوفياتيين عن "نجاحهم" في أفغانستان، أو الأميركيين في العراق وأفغانستان، أو النظر إلى تاريخ إسرائيل التي حاولت أن تقيم في الضفة الغربية روابط القرى كبديل للزعامة الوطنية في المناطق، وعندما طُردت منظمة التحرير من لبنان، ووقعت اتفاق سلام مع حزب الكتائب اللبناني سنة 1982.
- يجب أن نشير إلى أن السردية العربية لا تعتبر هذه المحاولات فشلاً، إنما نجاحاً سياسياً هدفه إبقاء دول المنطقة ضعيفة ومنقسمة وجائعة، وتصارع من أجل البقاء، بَيْدَ أن سياسات كهذه لا يمكنها الاستمرار طويلاً، وهي تتحول إلى أرض خصبة لنمو التنظيمات الأصولية المتطرفة التي تشكّل ثمرة ناضجة لدول كإيران، التي تسعى لرعاية تنظيمات كهذه.
- وثمة بديل لا يجرؤون في إسرائيل على الحديث عنه؛ وهو سلطة فلسطينية حقيقية تعتمد على إرادة الشعب الفلسطيني، وتحظى بشرعية داخلية، وزعامة تخضع للمساءلة أمام المواطن الفلسطيني، لا سلطة ضعيفة أو فاسدة. صحيح أن حاجات قطاع غزة اليوم هي أكبر من أن تتحملها عشيرة أو منظمة أو حتى دولة كإسرائيل، كما أن الدمار في غزة يمنع إمكان نشوء زعامة منتخبة بواسطة الانتخابات، وهو ما يمنع إجراء انتخابات في الضفة أيضاً. لذلك، يتعين على إسرائيل تقديم خطة عمل مع رؤية بمشاركة المجتمع الدولي، وخصوصاً الولايات المتحدة والدول العربية، وهو ما لم تنجح حتى الآن في فعله، حتى فيما يتعلق بكيفية تفريغ سفينة مساعدات.
- وكذلك الأمر، فإن القيادة الفلسطينية في رام الله، مع كل الفصائل في المجتمع الفلسطيني، وبينها "حماس" وحلفاؤها، تعمل انطلاقاً من مصالح ضيقة، ولا تقدم رؤية حقيقية أو خطوة جِدِّية من أجل تحقيق الوحدة الفلسطينية. ويكفي أن نتأمل قرار الرئيس محمود عباس تكليف محمد

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مصطفى، المقرب منه، تشكيل الحكومة، وما تلاه من تبادل للاتهامات التي عمقت الشرخ الفلسطيني...

- في إمكان إسرائيل التلويح بشعارت كالقضاء على "حماس" وإعادة المخطوفين من أجل تبرير استمرار الحرب عدة أشهر أُخرى، لكن هذه السياسة لا تؤدي إلى الحسم ولن تفعل ذلك، إنما ستحكم على كل شخص يعيش بين البحر والنهر بأن يكون أسيراً للصراع مع الـ 134 أسيراً إسرائيلياً، وآلاف الأسرى الفلسطينيين.

يتسحاق بريك، لواء في الاحتياط وقائد الكليات العسكرية سابقاً

"معاريف"، 2024/3/17

ما يجري في غزة والشمال سينفجر في وجوهنا

- لا يمكن الكذب على الناس لوقت طويل؛ فإن ما يجري في غزة وفي المواجهة مع حزب الله في لبنان سينفجر في وجوهنا عاجلاً أم آجلاً، وعندها ستظهر الحقيقة العارية الكاملة.
- لا يوجد تفكير استراتيجي، ولا مواجهة مع المشكلات الحقيقية، لأن الدولة تفضل أن تعيش في الأوهام؛ فَهُم يهتمون بالصور من أجل إرضاء الجمهور والجيش، ولا يحضّرون الجبهة الداخلية لحرب إقليمية ستكون أصعب وأقسى آلاف المرات من الحرب في القطاع.
- في كل يوم يُقتل لنا جنود ويسقط جرحى في كمائن وعبوات لدى دخولهم منازل مفخخة من دون أن تُفتَش، ومن دون استخدام الوسائل المناسبة قبل دخولهم، ورئيس هيئة الأركان صامت ومنقطع عن الواقع؛ فمنذ وقت، فقد السيطرة على الميدان، لكنه بدأ تعيين قادة على شاكلته.
- إن هذه فضيحة، وهي الأخطر منذ تأسيس الجيش، فقد فشل رئيس هيئة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الأركان فشلاً ذريعاً منذ تأسيس الدولة، وبدلاً من تحمُل المسؤولية والاستقالة، قرر المحافظة على هذا الجيل من الفوضى والتقصير الذي يترأسه مع القادة الذين يشاركونه التقصير، وهُم يعيّنون قادة ألوية وعمداء، جزء منهم يتحمل مباشرة مسؤولية ما جرى، للمحافظة على إرثهم الذي أدى إلى أكبر كارثة شهدتها دولة إسرائيل خلال 75 عاماً منذ قيامها.

- يجب إيقاف رئيس هيئة الأركان فوراً! فإذا استمر المستوى السياسي في هذا الطريق، فإننا سنجد أنفسنا في وضع أسوأ كثيراً مما كنا فيه قبل الهجوم على قطاع غزة، وسنخسر كل الإنجازات التي حققناها، ولن نحقق هدفيَ الحرب؛ القضاء على "حماس" وإعادة المخطوفين إلى منازلهم. هذا بالإضافة إلى أننا سندفع ثمناً باهظاً جداً من خسارة لجنودنا في المناطق التي أعلنّا أنها تحت سيطرتنا، كمدينة غزة وجباليا وأحياء الزيتون والشجاعية.
- لقد خسرنا الحرب ضد "حماس"، ونخسر الآن حلفاءنا في العالم بوتيرة سريعة، والقضاء الكامل على "حماس" لم يعد مطروحاً على جدول الأعمال، ولم ننجح في إعادة المخطوفين. إن المناورة التي هلل لها كل الشعب الإسرائيلي لم تصمد في الاختبار، ولم تعط النتيجة التي يضع الجميع فيها آمالهم. صحيح أن المقاتلين يقاتلون بشجاعة، لكن وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان أدارا الحرب من زاوية تكتيكية، لا استراتيجية، وفي المعارك التكتيكية لا يمكن أن ننتصر في الحرب.
- وإذا لم ننجح في إعادة جزء من المخطوفين أحياءً، فإن هذه الحرب ستسجَل في وعي الجمهور كأكبر تقصير بين حروب إسرائيل منذ تأسيسها، سواء أكان من جهة الضربة الفظيعة التي تعرّضنا لها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أم من جهة الفشل الذريع في القتال في قطاع غزة.
- وحتى الآن، فإن المستوى السياسي يعمل على إقامة إدارة دولية تحل محل السلطة المدنية لـ "حماس"، ونحن قريبون جداً من "صوملة" الوضع في غزة، إذ لا يوجد قانون أو سلطة كما يجري منذ سنوات في الصومال.
- إن رئيس الحكومة، بيبي نتنياهو، ووزير الدفاع، يوآف غالانت، ورئيس هيئة الأركان، هرتسي هليفي، يقودوننا إلى اللامكان، وفي طريق بلا

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مخرج، ولا سبيل للعودة إلى الوراء. هذا ويسود بينهم توتر كبير، وكل واحد منهم يمسك بيد رفيقه محاولاً المحافظة على تماسكه... وهُم يفعلون كل ما يخطر في بالهم، ويُضعفون كيان الأمة بصورة مخيفة.

- كما أنهم الذين جبلوا علينا أسوأ جحيم على وجه الأرض في تاريخ شعب إسرائيل منذ أيام المحرقة النازية، بالإضافة إلى أنهم يمهدون الطريق للجحيم القادم من دون تفكير استراتيجي أو عقلاني، إنما انطلاقاً من العواطف والمخاطرة بأمن البلد والاستمرار في القتال. وفي رأيهم، فَهُم يقودوننا بالصورة الأفضل، على الرغم من أنه مع كل يوم يمر، فإن الأهداف التي حدودها للحرب (القضاء الكامل على "حماس"، وإطلاق المخطوفين الذين ما زالوا على قيد الحياة) تبتعد أكثر فأكثر. فضلاً عن أن الاقتصاد والمسائل الاجتماعية والعلاقات الدولية تنتقل من تأجيل إلى آخر. فإلى أين نحن ذاهبون؟
- هؤلاء الزعماء الثلاثة وصموا المجتمع الإسرائيلي، وإذا اندلعت حرب إقليمية دمرت البلد، فإن تاريخ شعب إسرائيل لن ينسى لهم ذلك أبداً.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

تقرير: "على إسرائيل إقامة منطقة أمنية مساحتها 15 كيلومتراً على الحدود الشمالية داخل الأراضي اللبنانية

"معاريف"، 2024/3/17

قال البروفيسور أمتسيا برعام، الباحث الكبير في شؤون الشرق الأوسط لـ "معاريف": "إن سكان الشمال في حاجة إلى العودة إلى منازلهم بعد أن يعرفوا أن لا خطر عليهم من عناصر حزب الله المنتشرين وراء الحدود، والذين لديهم مواقع مراقبة ويجمعون المعلومات الاستخبارية، وأنهم لن يطلقوا الصواريخ المضادة للدروع على مستوطناتهم. وما دامت الحرب مستمرة في غزة، فإن هذه فرصة للجيش الإسرائيلي للقضاء على أي هدف لحزب الله، ويجب أن يقصف فوراً أي شيء يعبر فوق السياج وله أهمية عسكرية. وبعد أن يقوم الجيش بذلك بصورة منهجية، ويدمر كل هدف موجود لحزب الله ضمن مسافة 10–15 كيلومتراً، فسيكون في إمكان السكان العودة إلى منازلهم."

وفي انتظار اتفاق دبلوماسي ممكن يمنع حزب الله من أي نشاط ضمن 10–15 كيلومتراً من الحدود، يرى برعام أنه "من أجل إنضاج الأوضاع للاتفاق، يتعين على الجيش الإسرائيلي بدء العمل كما يجب مع الأميركيين والفرنسيين، وأن يتوصل رئيس الحكومة إلى تفاهمات معهم بشأن الموضوع."

قبل أشهر، تحدثت تقارير متعددة ومتناقضة عن التوصل إلى اتفاق سياسي بين حزب الله وإسرائيل بوساطة أميركية وفرنسية وألمانية وبريطانية ولبنانية، لكن بحسب برعام، فإن هذا الاتفاق لم يجرِ الدفع به قُدُماً بسبب "القيادة السياسية الضعيفة في إسرائيل، والتي هي غير قادرة على العمل مع دول متعددة، وتعرقل محاولات الحلول والاتفاق. ناهيك بحاجتنا الماسة إلى تحسين العلاقات المتزعزعة مع الأميركيين، ووقف المواجهة معهم."

ويتابع برعام: "في اللحظة التي يتم فيها التوصل إلى اتفاق، فإن على إسرائيل إنشاء منطقة أمنية تمتد على مساحة 15 كيلومتراً من الحدود داخل الأراضي

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

اللبنانية، والتحقق بواسطة وسائل للمراقبة من عدم تواجُد أي وجود عسكري لحزب الله. وفي إطار الاتفاق، يجب الاتفاق على أن أي مسلح يشاهَد في المنطقة التي جرى تحديدها، سيطلق عليه الجيش الإسرائيلي النيران، ويجب أن نوضح ذلك لجميع الدول التي توسطت في الاتفاق." وفي رأي برعام، فإنه يجب تكثيف وجود قوات الاحتياط في الشمال بعد توقيع الاتفاق على طول الحدود مع دبابات وحوامات ومسيّرات ووسائل قتالية إضافية، وهنا يقول: "يجب مضاعفة مدة الخدمة لكل جندي احتياطي 4 أو 5 مرات، وإلاّ فسيكون من غير الممكن إعادة سكان الجليل إلى منازلهم."

ومن جهة أُخرى، قال الناطق بلسان كيبوتس مسغاف في الجليل الأعلى إنه منذ بداية الحرب، أُجلي السكان إلى فندق في طبريا، وأعرب عن رأيه فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق سياسي، فقال: "يجب أن نفهم أن هناك أزمة ثقة بين المواطنين، وخصوصاً سكان الحدود الشمالية والجنوبية، وبين الحكومة والجيش. إن مهمة الجيش حماية المواطنين، وليس من المنطقي بالنسبة إليّ أن تقيم دولة إسرائيل منطقة أمنية داخل أراضيها. أعتقد أن الحل الأكثر منطقية والقابل للتطبيق الآن هو إبعاد حزب الله مسافة 10–15 كيلومتراً عن الحدود، وبذل الجهود الدبلوماسية من أجل تنفيذ الاتفاق. نحن لا نريد تعريض أحد للخطر في الحرب، ولا نريد أن يدخل جنودنا لبنان، حيث يمكن أن يتعرضوا للقتل، فقط كي نتمكن من العيش هنا."

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

العدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية

تأليف: نورا عريقات
ترجمة: صفاء كنج
تدقيق وتحرير لغوي: لميس رضى

نورا عريقات: محامية فى مجال حقوق الإنسان، تشغل منصب أستاذة مشاركة فى الدراسات الأفريقية وبرنامج قانون الجريمة فى جامعة روتجرز فى نيوبرونزويك. شاركت فى تأسيس مجلة "جدلية"، وهى عضو فى هيئة تحرير مجلة *Journal of Palestine Studies*.

يعالج هذا الكتاب النضال الفلسطينى فى سبيل الحرية، وذلك بسرد العلاقة بين القانون الدولى والسياسة خلال خمسة منعطفات تاريخية حاسمة فى الفترة 1917–2017. وحجة الكتاب أن القانون الدولى هو مجرد أمر سياسى، وإذا كان له أن يساهم فى مجال تحرير الإنسان فعليه أن يُستخدم لخدمة برنامج سياسى محنك يرمى إلى تحدى النظام الجيوسياسى الذى يعزز الاستبداد القائم ويسانده فى وقتنا الحاضر. ويتابع الكتاب هذه الحجة من خلال التحرى عن موازين القوى الجيوسياسية، والسياق التاريخى، وكيف أن استخدام القانون، بصورة استراتيجية، أدى الى صوغ القانون الدولى وتطبيقه بحيث يعزّز مصالح إسرائيل وفلسطين ويحبطها، على حد سواء. ويخلص الكتاب إلى تقديم بعض المقاربات التى تجرى خلافاً لما هو بديهي، وتتخطى المأزق الراهن في القضية الفلسطينية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر